

منهج السلف

في

إثبات الصفات الإلهية

د. سعد عبدالله عاشور

الأستاذ المساعد بكلية أصول الدين

الجامعة الإسلامية - غزة

Abstract

This research studies and analyses the approach of the Salaf (the first generation of the Muslim Oma) in confirming the Divine Attributes. The researcher has pointed out the opinions of both Salaf and Khalaf (successors) concerning similar verses of Divine Attributes, which at the surface, show some contrast in these attributes such as in the directionality concrete entity, organs and place.

The research shows the glorification of God through the Quranic verses and Prophet's Hadiths and proves the Divine Attributes of perfection without likening, similitude and dysfunctioning.

Finally, the research refutes the allegations that Salaf's approach is attributing the meaning of Divine Attributes to God because texts and expressions have deep and surface meanings.

ملخص البحث

تناول الباحث بالدراسة والتحليل طريقة السلف الصالح في إثبات الصفات الإلهية ، وأبان موقف كل من السلف والخلف من المتشابه من آيات الصفات والتي تفيد بظاهر ألفاظها وتعابيرها بعض النقائص للذات الإلهية ، كالجبهة والجسمية والجوارح والأعضاء والتحيز في مكان .

فأبان البحث طريقة تنزيه الله وذلك بإثبات ما أثبتته هذه النصوص القرآنية والأحاديث النبوية من صفات الكمال لله تعالى ، من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تكليف .
كما أن البحث يرد على أهم المزاعم التي يتهم بها مذهب السلف كدعوى أن مذهب السلف التفويض ، وأن النصوص لها ظاهر وباطن وغيرها .



إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمد عبده ورسوله وبعد...

فإن مذهب السلف يجابه اليوم - كما جابه من قبل - أباطيل كثيرة من ذلك التشكيك في منهجهم في إثبات الصفات وذلك بترويج أن مذهبهم هو التفويض في الصفات .

ومن هنا فمن الواجب على المتمسكين بهذا المذهب أن يققوا على ثغوره منافحين حتى لا يؤتى من قبل أي واحد منهم ، وذلك ببيان منهج هؤلاء الأسلاف حيث إنهم يمثلون الفرقة الناجية والطائفة المنصورة ، والذين كانت عقيدتهم هي العقيدة الصافية ، صفاء العسل المصفى ، وقوية قوة الجبال الراسية .

وفي محاولة لمعرفة المنهج والتطبيق لمذهب السلف كان توفيق الله تعالى يحدوني في جمع مادة هذا البحث المتواضع وتنسيقه على نحو يجمع بين السياق الموضوعي ، إلى جانب العرض والتفسير والمناقشة والتحليل .

وقد جاء البحث بعد هذه المقدمة البسيطة في تمهيد وأربعة مباحث :

التمهيد : بينت فيه معنى توحيد الأسماء والصفات عند السلف .

المبحث الأول : عرضت فيه أقسام الصفات عند المتكلمين ، وأقسام الصفات عند السلف .

المبحث الثاني : تناولت فيه حقيقة الصفات الخبرية وأقسامها ، وعرضت نماذج آيات وأحاديث الصفات التي يعتقد البعض أن ظاهرها يوهم التشبيه والتجسيم .

المبحث الثالث : وقد بينت فيه معنى الإحكام والتشابه والتأويل في القرآن الكريم ، وقد اشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : معنى الإحكام في القرآن الكريم .

المطلب الثاني : معنى التأويل : وقد تناولت فيه حقيقة التأويل لغة واصطلاحاً ، ثم حقيقة التأويل في نصوص الصفات .

المبحث الرابع : ناقشت فيه أهم الشبهات التي يُنهم بها مذهب السلف ، وهي :

الشبهة الأولى : دعوى أن التفويض مذهب السلف .

الشبهة الثانية : الحقيقة والمجاز في صفات الله تعالى .

الشبهة الثالثة : دعوى أن النصوص لها ظاهر وباطن .

وبعد ، فهذا جهد متواضع قمت به خدمة للعقيدة الإسلامية ، فإن أصبت فبفضل من الله ومنته ، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني لم أندخر جهداً في سبيل الوصول به إلى أرفع مستوى .

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم نافعاً لعباده المؤمنين ، وأن يجعل لي به سهماً في تصحيح عقائد المسلمين ، وتنقيتها من الشوائب ، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين ، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تمهيد :

معنى توحيد الأسماء والصفات :

وهو اعتقاد انفراد الله سبحانه و تعالى بأسمائه الحسنی وصفاته العلي التي وردت في الكتاب والسنة ، وذلك بإثبات ما أثبتته سبحانه لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات ومعانيها وأحكامها الواردة في الكتاب والسنة إثباتاً من غير تمثيل ، و تنزيهاً من غير تعطيل ، على حد قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : " الأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، و بما وصفته به رسله ، نفيًا و إثباتًا ، فيثبت لله ما أثبتته لنفسه ، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه ، و قد علم أن طريقة سلف الأمة و أئمتها إثبات ما أثبتته من الصفات ، من غير تكليف و لا تمثيل ، ومن غير تحريف و لا تعطيل .

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء و الصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه و تنزيهاً بلا تعطيل كما قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٢) ، ففي قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ رد للتشبيه و التمثيل ، و قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ رد للإلحاد و التعطيل " (٣).

ويفهم من هذا التعريف أن توحيد الأسماء و الصفات يرتكز على ثلاثة أسس من جاء بها كلها فقد وافق الصواب ، و كان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي ﷺ و أصحابه ، و من أخذ بواحد من تلك الأسس فقد ضل (٤) ، و هذه الأسس هي :
 أ- تنزيه الله عز وجل عن مشابهة الخلق ، و هذا الأصل يدل عليه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٥) .

ب- الإيمان بالأسماء و الصفات الثابتة في الكتاب و السنة ، و عدم التعرض لنفيها ، و يدل على هذا الأصل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ بعد قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ (٦) .

ج- قطع الطمع عن إدراك كيفية هذه الصفات ، لأن إدراك حقيقة الكيفية مستحيل ، و هذا الأصل يدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيُّ حَيَاطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾ (٧) .

مما تقدم يتبين لنا أن طريقة إثبات الأسماء و الصفات هو الاعتماد على الكتاب و السنة ، و أنه يجب على المكلف أن يؤمن بالأسماء و الصفات الواردة فيهما من غير تكيف ، و لا تمثيل ، و لا تشبيه ، و لا تعطيل و لا تأويل .

وقد ذكر القرآن أن الله عز وجل أسماء يجب الإيمان بها دون إلحاد ، قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ (٨)

كما ذكر أن له صفات عليا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٩) و غيرها من الصفات الواردة في آيات كثيرة من القرآن الكريم .

وكل ما ثبت عن الله عز وجل من الأسماء و الصفات ، فإنه لا يشبه فيه شيئاً من خلقه ، و لا يشبهه شيء ، و قد بين ذلك في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾

البصير^(١٠) ، فقد نفى المماثلة والتشبيه ، ثم أثبت لنفسه الصفات التي لا يشبهه فيها أحد من خلقه .

قال تعالى : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ ﴾^(١١) وقال أيضاً : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾^(١٢)

المبحث الأول

أقسام الصفات

سلك السلف في تناولهم لموضوع الصفات مسلكاً خاصاً بهم ، وقبل بيان مسلك السلف أرى - تميماً للفائدة - أن أذكر تقسيم المتكلمين الذين أثبتوا الصفات لله تعالى ، ثم أتبعه بذكر تقسيم السلف كالتالي :

المطلب الأول : أقسام الصفات عند المتكلمين :

درج المتكلمون الذين أثبتوا الصفات على تقسيم صفات الله تعالى إلى أربعة أقسام : نفسية ، وسلبية ، و صفات معاني ، و صفات معنوية .

١ - الصفات النفسية : وعرفوها بأنها الحال الواجبة للذات ما دامت الذات معللة بعلّة وهي الوجود .

٢ - الصفات السلبية : وعرفوها بأنها التي سلبت أمراً لا يليق بالله تعالى ، وهي عندهم خمس صفات : القدم ، والبقاء ، ومخالفته تعالى للحوادث ، وقيامه بنفسه ، والوحدانية .

٣ - صفات المعاني : وقد عُرِّفت بأنها كل صفة قائمة بموصوف زائدة على الذات وموجبة له حكماً وهي سبع : القدرة ، والإرادة ، والعلم ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، والكلام . وإنما سميت بذلك لأن كل صفة منها تدل على معنى زائدة على ذاته تعالى وهي أيضاً ما يسمونه بالصفات الوجودية .

٤ - **الصفات المعنوية** : وهي ملازمة للسبع الأولى ، وقد عرفت بأنها الحال الواجبة للذات ، ما دامت المعاني قائمة بالذات ، وعللوا تسمية هذه الصفات بهذا الاسم بأن الاتصاف بها فرع عن الاتصاف بالسبع الأولى ، فإن اتصاف محل من المحال بكونه عالماً ، أو قادراً مثلاً ، لا يصح إلا إذا قام به العلم أو القدرة ، وقس على هذا.

فصارت السبع الأولى وهي صفات المعاني عللاً لهذه أي ملزومة لها ، فلهذا نسبت هذه إلى تلك ، ففيل فيها : صفات معنوية ، وهذه الصفات المعنوية هي كونه تعالى قادراً ، ومريداً وعالماً ، وحيّاً وسميماً ، وبصيراً ، ومتكماً . (١٣)

ولا يخفى أن المثبتين للصفات من المتكلمين يمثلهم طائفتان هما : الأشاعرة والكرامية .

فالأشاعرة : أتباع أبي الحسن الأشعري (١٤)، وهؤلاء يثبتون لله سبحانه وتعالى سبع صفات زائدة على الذات ، و يطلقون عليها صفات المعاني ، بمعنى وجود معنى لها زائد على الذات ، وهذه الصفات هي : العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، والكلام . (١٥)

أما الكرامية : أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام السجستاني (١٦) فقد أثبتوا أيضاً صفات المعاني لله تعالى زائدة على ذاته ، فأنه تعالى عالم بعلم ، قادر بقدرة ، حي بحياة ، وهكذا جميع هذه الصفات قديمة أزلية قائمة بذاته تعالى (١٧).

وقالوا أيضاً : إنه تعالى لم يزل خالقاً ، رازقاً ، منعماً ، من غير وجود خلق ورزق ونعمة منه ، وإن معنى خالقيته قدرته على الخلق ورازقيته قدرته على الرزق وإنعامه قدرته على الإنعام (١٨).

وقد نص ابن كرام - كما يقول الشهرستاني - على أن معبوده على العرش استقراراً ، وأطلق عليه اسم الجوهر ، فقال في كتابه المسمى " عذاب القبر " إنه أحدي الذات وأحدي الجوهر ، وقال إنه مماس للعرش من الصفحة العليا وجوزَّ عليه الانتقال والتحول والنزول (١٩) .

وقد ارتأى البغدادي أن في إطلاق ابن كرام لفظ " الجوهر " على الله موافقة لما زعمته النصارى من أن الله تعالى جوهر (٢٠) .

وقد أثارت آراء ابن كرام وأتباعه الفرق الإسلامية الأخرى ، لما فيها من مخالفة ظاهرة لما فيها من مخالفة ظاهرة لما أوجبه الإسلام من اعتقاد التنزيه ، ولذلك نجد المعتزلة يهبون

لمناظرة الكرامية فيقول المقريزي عن ذلك : " وكانت بين الكرامية بالمشرق وبين المعتزلة مناظرات ومناكرات وفتن كثيرة متعددة " (٢١) ، ونهض الرد عليهم متكلمو أهل السنة أيضاً ، وقد وصف الشهرستاني الكرامية (٢٢) في " الملل والنحل " بأنهم " ليسوا علماء معتبرين " بل " سفهاء جاهلين " .

المطلب الثاني : أقسام الصفات عند السلف :

أما السلف فقد ذهبوا إلى تقسيم الصفات إلى قسمين لا ثالث لهما ، وهذان القسمان هما :

١ - **صفات ذاتية** : لا تتفك عن الذات ، بل هي لازمة لها أزلاً وأبداً و لا تتعلق بها مشيئته و قدرته ، منها ما هو عقلي ، و منها ما هو خبري .

٢ - **صفات فعلية** : تتعلق بها مشيئته و قدرته كل وقت وأن ، وتحدث بمشيئته و قدرته ، منها ما هو عقلي ، و منها ما هو خبري .

والصفات الذاتية على قسمين :

أ - **صفات ذاتية عقلية** : أي أن الاستدلال عليها يحصل بالعقل فيقترن في معرفتها السمع والعقل كصفة الحياة والعلم و القدرة والإرادة و السمع ...

ب - **صفات ذاتية خبرية** : أي أن الاستدلال عليها وإثباتها لا يمكن إلا عن طريق النص كصفة اليدين .

والصفات الفعلية على قسمين أيضاً :

أ - **عقلية** : كصفة الخلق و الرزق ... فيشترك في معرفتها السمع والعقل .

ب - **خبرية** : كالاستواء و النزول و الإتيان والمجيء ...

هذا هو تقسيم السلف للصفات (٢٣) ، ولا ريب أن هذا التقسيم أشمل من تقسيم المتكلمين السابق لأنه شامل لجميع أنواع صفات الله تبارك و تعالى فلا يخرج عن هذين القسمين نوع منها ، ولأن جميع نصوص الصفات من آيات قرآنية وأحاديث نبوية تدل على صحة هذا التقسيم إذ ورد بعضها بإثبات صفات لازمة للذات العلية ، و بعضها الآخر ورد بإثبات صفات تتعلق بها مشيئته واختياره سبحانه .

أما تقسيم المتكلمين فناصر لأنه مبني على اعتقادهم إثبات بعض الصفات إثباتاً حقيقياً ، والتفويض في بعضها الآخر ، أو إرجاعه إلى معانٍ فيها تنزيه لله سبحانه و تعالى عن مشابهة المخلوقات . (٢٤)

وقد ذهب الإمام البيهقي (٢٥) - وهو من الأشاعرة - إلى تقسيم الصفات تقسيماً يوافق فيه تقسيم السلف ، يقول رحمة الله : " صفات الله قسمان : أحدهما : صفات ذاته ، وهي ما استحقه فيما لم يزل ولا يزال . والآخر : صفات فعله . وهي ما استحقه فيما لا يزال دون الأزل . ثم منه ما اقترنت به دلالة العقل كالحياة ، والقدرة ، والعلم ، والإدارة ، والسمع ، والبصر والكلام ، ونحو ذلك من صفات ذاته ، و كالخلق ، والرزق ، والإحياء ، والإماتة ، والعفو ، والعقوبة ، ونحو ذلك من صفات فعله . ومنه ما كان طريق إثباته ورود الخبر الصادق به فقط كالوجه ، واليدين ، والعين في صفات ذاته ، وكالاستواء على العرش ، والإتيان ، والمجيء ، والنزول ونحو ذلك من صفات فعله " (٢٦) .

ويلاحظ أنه قسم كلا هذين النوعين إلى عقلي و خبري ، استناداً إلى نوع الأدلة التي تثبت بها ، إذ أن منها ما دل العقل على ثبوته لله سبحانه وتعالى ، مع ورود النص به ومنها ما كان طريق إثباته الأدلة النقلية فحسب . ويرى بعض العلماء (٢٧) أن الإمام أبا حنيفة النعمان (٢٨) هو أول من وضع هذه الفروق الدقيقة بين صفات الله تعالى ، ففي كتاب " الفقه الأكبر " المنسوب لأبي حنيفة يقول : " ... لم يزل ولا يزال بأسمائه و صفاته الذاتية والفعلية : أما الذاتية : فالحياة و القدرة والعلم و الكلام والسمع والبصر و الإرادة . وأما الفعلية : فالتخليق والترزيق والإنشاء والإبداع والصنع وغير ذلك من صفات الفعل " . قال شارحه :

وصفاته الذاتية : كالعلم و الحياة و الكلام وهي قديمة بالاتفاق .
والفعلية : أي موصوفاً بصفاته الفعلية كالخلق و الرزق و نحوهما " (٢٩) .
وعليه فقد يكون الإمام أبو حنيفة هو أول من قسم الصفات هذا التقسيم .
أما طريقة إثبات هذه الصفات " فمذهب السلف رضوان الله عليهم : إثبات الصفات وإجراؤها على ظاهرها ، و نفي الكيفية عنها ، لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات ، وإثبات الذات إثبات وجود ، لا إثبات كيفية ، فكذاك إثبات الصفات... " (٣٠)

المبحث الثاني الصفات الخيرية

المقصود بالصفات الخيرية وتسمى النقلية والسمعية وهي : ما كان السبيل إلى إثباتها طريق السمع فقط ، وهو الخبر الصادق عن الله تعالى ، أو عن رسوله الأمين عليه الصلاة والتسليم ، أما العقول بمفردها فليس لها سبيل إلى إثباتها ، ودورها التصديق بها بعد ثبوتها بطريق الوحي ، فالعقل السليم لا يعارض الخبر الصحيح كما هو معروف .

وقد وردت نصوص كثيرة في الكتاب و السنة تثبت هذه الصفات لله تعالى كما يليق بجلاله وعظمته ، و أمثلة هذه الصفات : الوجه - العين - اليد - الرضا - القَدَم - النزول - الاستواء - العلو - المجيء - الضحك - الغضب - الفرح ... إلخ .

وهذه الصفات تنقسم إلى قسمين :

أ- صفات ذاتية : وهي التي تكون لازمة للذات أزلاً وأبداً ، لا يتصور إنفكاكها عنها ، بمعنى أنها قائمة بذاته العلية ، وهي قديمة قدم الذات ، مثل : الوجه ، واليد ، والعين ، والأصابع ، والنفس ، والقدم ، والساق وغيرها .

ب- صفات فعلية : وهي التي تتعلق بمشيئته تعالى و قدرته مثل : النزول - الاستواء على العرش المجيء - الضحك - الفرح - الغضب .

وهذه الصفات نثبتها لله تعالى كما أثبتنا لنفسه ، أو أثبتنا له رسوله ﷺ ، وكما يليق بعظمته وجلاله ، و لا نخوض فيها بأهوائنا و آرائنا ، بل نفوض كنهها وحقيقتها إلى الله تعالى لعدم معرفتنا لحقيقة الذات ، ولولا ورود الخبر بها ، وصحته ، لولا ذلك لأمسكنا عن الكلام في هذه الصفات وغيرها من الأسماء والصفات لأن معرفة حقيقة الصفة متوقفة على معرفة حقيقة الذات ، وذلك لأن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات يحذو حذوه ، وعليه فهذه الصفات نثبتها ونؤمن بها دون تحريف أو تعطيل ، ودون تكيف أو تجسيم أو تشبيه ، وهكذا يقال في سائر صفات الله تبارك وتعالى . (٣١)

نماذج من آيات الصفات :

١- ورد في القرآن الكريم ذكر الوجه مضافاً إلى الله جل جلاله ، في مثل قوله تعالى ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ (٣٢) وقوله تعالى : ﴿ وَيَتَقَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٣٣) .

ومثل ذلك كل آية ورد فيها لفظ الوجه مضافاً إلى الحق تبارك و تعالى .

٢- وذكرت اليد مضافة إلى ذات الله تعالى في مثل قوله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٣٤) .

٣- وذكرت العين مضافة إلى الذات العلية في مثل قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ (٣٥) ومثلها كل آية ورد فيها لفظ العين مضافاً إلى الله تبارك وتعالى .

٤- وذكر في نصوص القرآن الكريم أنه - سبحانه - على العرش مثل قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٣٦) .

٥- وذكر أنه سبحانه وتعالى في السماء ، قال تعالى : ﴿ أَمِنْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ

بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾ (٣٧) وقوله تعالى : ﴿ أَمْ أَمِنْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ﴾ (٣٨) .

٦- وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ (٣٩) وقوله تعالى في شأن عيسى عليه السلام ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ (٤٠) ، مما يؤخذ منه نسبة الجهة لله تبارك و تعالى .

نماذج من أحاديث الصفات :

ورد في السنة الصحيحة ألفاظ كالتي وردت في الآيات السابقة ، ومضافة إلى الباري جُلَّتْ عظمته ، كالوجه و اليد ، و العين ، ووردت أيضا صفات أخرى لم يتعرض القرآن الكريم لها ، إلا أن الكل وحي من عند الله تعالى نذكر بعضها ، فمن ذلك :

١- روي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : " ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول : "من يدعوني فاستجب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له " (٤١).

٢- روى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال: رسول ﷺ : " إذا قاتل أحدكم فليتق الوجه " و زاد مسلم : " فإن الله خلق آدم على صورته " (٤٢).

٣- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن قال : " لا تزال جهنم يلقي فيها وتقول : هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض ، و تقول : قط قط بعزتك وكرمك ، و لا يزال في الجنة فضل حتى ينشئ الله لها خلقاً فيسكنهم فضل الجنة " (٤٣).

٤- ومنه قوله عليه الصلاة السلام : " إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن يقبلها كيف يشاء " (٤٤).

٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " يقول الله تعالى : أنا عند ظن عبدي ، وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه ، وإذا اقترب مني شبراً اقتربت منه ذراعاً ، وإن اقترب إلي ذراعاً اقتربت منه باعاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة " (٤٥) .

٦- وما أخرجه البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر قال : ذكر الدجال عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : " إن الله لا يخفى عليكم ، إن الله ليس بأعور ، - وأشار بيده إلى عينه - و إن المسيح الدجال أعور عين اليمنى ، كأن عينه عنبة طافية " (٤٦) .

ويعتقد أهل التعطيل أن المعنى المتبادر من ظاهر هذه الآيات والأحاديث وما شابهها معنى لا يليق بالله تعالى وهو التشبيه ، ثم إنهم من أجل ذلك أنكروا ما دلت عليه من المعنى

اللائق بالله ، وأهل التعطيل سواء كان تعطيلهم عاماً في الأسماء والصفات أم خاصاً فيهما أو في أحدهما فهو لاء صرفوا النصوص عن ظاهرها إلى معاني عینوها بعقولهم واضطربوا في تعینها اضطراباً كثيراً وسموا ذلك تأويلاً وهو في الحقيقة تحريف (٤٧) .

ومع ورود هذه الآيات والأحاديث التي توهم التشبيه والتجسيم نجد نصوصاً أخرى تنفي عن الذات الإلهية المشابهة كقوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٤٨) . وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٤٩) . والعقل السوي - أيضاً - ينفى أن يكون الخالق مشابهاً لمخلوقاته ، ومن هنا لا بد من دفع هذا التعارض الواقع بين ظواهر النصوص التي تذكر الوجه واليدين .. الخ وبين نصوص التنزيه .

ويبدو أن " الأساس في هذا الموضوع هو أن كلمة متشابه قد وردت في القرآن الكريم في مقابل آيات محكمات ، فقال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ (٥٠) .

وعليه فلا بد من الخوض في موضوع المتشابه الذي جاء في القرآن الكريم ، وتفنيده آراء وأدلة كل من أهل التأويل وأهل التفويض لأن في ذلك توضيحاً لآية (٥١) من كتاب الله تعالى تتحدث في باب العقيدة ، وتتعلق بتنزيه الذات العلية ، وهي الآية الكريمة التي تدور حولها معارك كلامية بين علماء الكلام من المتقدمين و المتأخرين ، من عهد المعتزلة إلى عهد ابن تيمية ومن اتبعه ، ولذلك كله فمن الواجب علينا أن نتعرض لدراستها ، واستجلاء معانيها لنزيل الريب ، أو على الأقل نحاول إزالتها .

وقبل بيان آراء وأدلة أهل التأويل والتفويض لا بد من بيان المقصود بالمحكم والمتشابه الوارد في القرآن الكريم ، ويتضح ذلك بأمرين :

الأول : بيان معنى الإحكام والتشابه في القرآن الكريم .

الثاني : بيان معنى التأويل .

المبحث الثالث

الإحكام و التشابه والتأويل في القرآن الكريم

أولاً : معنى الإحكام والتشابه في القرآن الكريم :

وردت آيات في كتاب الله تصف القرآن بأنه محكم كله ، ووردت آيات أُخر تصفه بأنه متشابه كله ، وفي موضع ثالث وصفته أن بعضه محكم وبعضه متشابه .

فمثال الآيات التي تصف القرآن كله بالإحكام قوله تعالى : ﴿الرِّكَابُ أَهْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ
فُصِّتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ (٥٢) ، وقوله تعالى : ﴿الرَّتْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ
الْحَكِيمِ﴾ (٥٣).

والمراد من الإحكام هنا : أنه متقن ، مصون من الباطل والفساد في ألفاظه ومعانيه
صدق في أخباره وحق في أحكامه ، عدل في وعده وووعيده ، صحيح الألفاظ ، قوي
والمعاني ، فائق في البلاغة والفصاحة ، لا اختلاف فيه ، ولا اضطراب ، يُصدق بعضه
بعضاً ، يهدي إلى صراط مستقيم.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " إحكام الشيء إتيقانه بتمييز الصدق من
الكذب في أخباره ، وتمييز الرشد من الغي من أوامره ، والقرآن كله محكم بمعنى
الإتيقان " (٥٤) .

وأما الآيات التي تصف القرآن كله بالتشابه ، فقد ورد في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ
أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُشَابِهًا مَثَانِي تَقْشَعْرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾ (٥٥).

ومعنى تشابه القرآن : أنه يشبه بعضه بعضاً في الحسن والفصاحة ، والصدق و
السلامة من التناقض والاختلاف ، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر ، بل يأمر به
أو بنظيره أو بملزوماته ، وإذا نهى عن شيء لم يأمر به في موضع آخر ، بل ينهي عنه أو
عن نظيره أو عن ملزوماته.

وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء لم يخبر بنقيض ذلك ، بل يخبر بثبوت أو بثبوت ملزوماته
و إذا أخبر بنفي شيء لم يثبتته ، بل ينفيه أو ينفي لوازمه .

فهذا التشابه الذي يعم القرآن هو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ

كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (٥٦) ولهذا كان القول المضاد للقرآن
موصوفاً بالاختلاف والاضطراب كما قال تعالى في وصف قول المشركين ﴿إِن كُفِّرْنَا قَوْلَ
مُخْتَلَفٍ يُوْفِكُ عَنْهُ مِنْ أَفْكَ﴾ (٥٧) .

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام بل هو مصدق له فالكلام المنطق يصدق بعضه
بعضاً ، ويشبه بعضه بعضاً في الحق والصدق والعدل (٥٨) .

وأما وصف القرآن بما يدل على أن بعضه محكم وبعضه متشابه فقد ورد في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُشَابِهَاتٌ ﴾ (٥٩) ، فدللت هذه الآية أن من القرآن آيات محكمات غير متشابهات ، و أن منه آيات متشابهات غير محكمات .

وهذا يعني أن الإحكام والتشابه في هذه الآية غير الذي تقدم ، فما المقصود بالإحكام والتشابه في هذه الآية .

وللإجابة على ذلك لابد من الرجوع لأقوال السلف في بيان معنى هذه الآية، فقد ورد عنهم أقوال كثيرة ذكرها ابن جرير الطبري (٦٠) نورد بعضها باختصار :
قال بعضهم : المحكمات من آي القرآن : المعمول بهن و هن الناسخات ، أو المثبتات الأحكام والمتشابهات من آي : المتروك العمل بهن ، المنسوخات...

وقال آخرون : المحكمات من آي الكتاب : ما أحكم الله فيه بيان حاله وحرامه، والمتشابه منها: ما أشبه بعضه بعضاً في المعاني و أن اختلفت ألفاظه ..

وقال آخرون : المحكمات من آي الكتاب : ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد والمتشابه منه : ما احتل من التأويل أوجهاً ...

وقال آخرون : معنى المحكم : ما أحكم الله فيه من آي القرآن ، وقصص الأنبياء ورسلمهم الذين أرسلوا إليهم ، ففصله بيان ذلك لمحمد وأمه . . المتشابه : هو ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور ، فقصة باتفاق الألفاظ واختلاف المعاني ، وقصة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني ..

وقال آخرون : بل المحكم من آي القرآن : ما عرف العلماء تأويله ، وفهموا معناه و تفسيره والمتشابه : ما لم يكن لأحد إلى علمه سبيل مما استأثر الله بعلمه دون خلقه ، وذلك نحو الخبر عن وقت مخرج عيسى ابن مريم ، و وقت طلوع الشمس من مغربها، و قيام الساعة ، وفناء الدنيا وما أشبه ذلك ، فإن ذلك لا يعلمه أحد (٦١) .

مما تقدم يتبين أن " الإحكام " و " التشابه " المتعلقين بالقرآن أربعة أنواع :

- ١ - الإحكام العام : بمعنى الإتقان في أخباره و أحكامه.
- ٢ - التشبه العام : وهو تماثله و تناسبه و تصديق بعضه بعضاً .
- ٣ - التشابه الخاص : وهو مشابهة الشيء لغيره من وجه ، ومخالفته له من وجه آخر .

٤ - الإحكام الخاص : الفصل بين الشئيين المشتبهين من وجه ، المختلفين من وجه آخر فالأول والثاني متفقان ، والثالث و الرابع متضادان (٦٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " الإحكام الخاص ، فإنه ضد التشابه الخاص ، فالتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر ، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو مثله و ليس كذلك .

والإحكام هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر . وهذا التشابه إنما يكون لقدر مشترك بين الشئيين مع وجود الفاصل بينهما .

ثم من الناس من لا يهتدي للفصل بينهما ، فيكون مشتبهاً عليه ، و منهم من يهتدي إلى ذلك ، فالتشابه الذين لا تمييز معه قد يكون من الأمور النسبية الإضافية ، بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض ، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم ما يزيل عنهم هذا الاشتباه ، كما إذا اشتبه على بعض الناس مما وعدوا به في الآخرة بما يشهدونه في الدنيا فظن أنه مثله ، فعلم العلماء أنه ليس هو مثله ، و إن كان مشبهاً له من بعض الوجوه " (٦٣) .

وبهذا يظهر أن الإحكام و التشابه منه ما هو عام ومنه ما هو خاص ، و يلاحظ أن أقوال السلف في المحكم و المتشابه ليس بينهما تعارض لأنها جميعاً ترجع لما تقدم بيانه من معنى الإحكام و التشابه الخاص .

ومما سلف يمكن تعريف كل من المحكم و المتشابه في القرآن الكريم و السنة النبوية بما يلي :

المحكم : " هو القاطع في دلالاته بحيث لا يحتمل إلا المعنى الواضح الصريح " مثل قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (٦٤) ، وقوله تعالى : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ (٦٥) .

المتشابه : " هو ما أوهم ظاهرة تشبيهه الله عز وجل بخلقه ، أي هو كل نص تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد منه ، و أوهم ظاهرة ما قامت الأدلة على نفيه " (٦٦) .

ثانياً : معنى التأويل :

اتفق المسلمون على تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث من إثبات المكان ، والجوارح والأعضاء ، وطروء الحوادث عليه تمسكاً بالمحكم من النصوص الدالة على ذلك و تنفيذاً لأمر الله ، ولتحذيره من اتباع المتشابه والخوض في تأويله مع ترك المحكم الواضح .

وقد ذهب كثير من المتكلمين أن السلف والخلف متفقون على صرف نصوص الصفات عن ظواهرها . وبذلك يصبح الجميع (السلف والخلف) في نظرهم من المؤولين ، غير أن السلف كان تأويلهم إجمالياً بمعنى أنهم لا يعينون المراد من النصوص مع القطع أن ظاهر النصوص غير مراد والخلف عينوا المراد فكان تأويلهم تفصيلاً .

يقول الإمام السيوطي : " إن أهل السنة وأهل الحديث على الإيمان بها - أي آيات الصفات - وتفويض معناها إلى الله ، ولا نفسرها مع تنزيها له عن حقيقتها (٦٧) .

ويصرح بعض المتأخرين أنهم بعد أن اتفقوا - السلف والخلف - على تنزيه الله تعالى اختلفوا في موقفهم من تلك النصوص المتشابهة إلى مذهبين :

أولهما : مذهب السلف : وهو عدم الخوض في تأويل أو تفسير تفصيلي لهذه النصوص والاكتفاء بتنزيه الله تعالى عن كل نقص و مشابهة الحوادث ، وسبيل ذلك التأويل الإجمالي لهذه النصوص وتحويل العلم التفصيلي بالمقصود منها إلى الله عز وجل .

ثانيهما : مذهب الخلف : الذين جاءوا من بعدهم هو تأويل هذه النصوص بما يضعها على صراط واحد من الوفاق مع النصوص المحكمة الأخرى التي تقطع بتنزيه الله تعالى عن الجهة والمكان ، والجارحة ، ففسروا الاستواء في قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٦٨) بتسلط القوة والسلطان ، والعين في قوله تعالى : ﴿ وَكُنُصَعٌ عَلَى عَيْنِي ﴾ (٦٩) بالعناية و الرعاية ، وهكذا أولوا باقي النصوص المتشابهة بمعانٍ قالوا أنها على مقتضى اللغة (٧٠) .

ومن هنا قيل أن السلف لا يعلمون معنى الصفات ، وإنما يفوضون معناها إلى الله تعالى ، وأن هذا التفويض هو التأويل الإجمالي .

ومن هنا قيل أن الفرق بين السلف والخلف أن السلف يؤولون تأويلاً إجمالياً والخلف يؤولون تأويلاً تفصيلاً .

ومن هنا قيل أن مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم .

وظن كثير من الناس - خطأ - أن هذا مذهب السلف ، ولكن السلف يدافعون عن مذهبهم وينفون عن أنفسهم أنهم مفوضون إلا إذا قصد إلا إذا قصد بالتفويض هنا التفويض في الكيف والكنه أما المعنى فهم يعرفونه (٧١) .

وأما التفويض بمعنى عدم معرفة المعنى فلا يقولون به بل يقولون المعنى معلوم والكيف مجهول (٧٢) .

ومما ينبغي بحثه و توضيحه هو : هل التأويل كان معروفاً عند السلف من الصحابة والتابعين وتابعيهم بمعناه عند الخلف وهو : صرف اللفظ من الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح " أم لا ؟

وهل معنى التأويل الوارد في آية سورة آل عمران ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ (٧٣) يطابق هذا المصطلح الذي أحدثوه ، ومن ثم أضفوا الشرعية على تأويلاتهم لنصوص الصفات أو بعضها ؟

وهذا ما يدعونا لبحث وبيان معنى التأويل .

أولاً : معنى التأويل لغة :

قال في الصحاح في مادة " أول " : " التأويل : تفسير ما يؤول إليه الشيء ، وقد أولته وتأولته تأولاً بمعنى " (٧٤) .

وقال القرطبي (٧٥) : " التأويل يكون بمعنى التفسير ، كقولك : تأويل هذه الكلمة على كذا ويكون بمعنى ما يؤول الأمر إليه .

واشتقاقه من آل الأمر إلى كذا يؤول إليه ، أي صار ، وأولته تأويلاً ، أي صيرته " (٧٦) .

وقال الراغب الأصفهاني : " أول : التأويل من الأول أي الرجوع إلى الأصل ، ومنه المائل للموضع الذي يرجع إليه ، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علماً كان أو فعلاً ، ففي العلم نحو ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ (٧٧) وفي الفعل كقول الشاعر : " وللنوى قبل يوم البين تأويل " .

وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ ﴾ (٧٨) أي بيانه الذي هو غايته المقصودة منه ، وقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (٧٩) قيل أحسن معنى و ترجمة ، وقيل أحسن ثواباً في الآخرة " (٨٠) .

وقال إمام المفسرين الطبري - رحمة الله - : " وأما معنى التأويل في كلام العرب : فإنه التفسير والمرجع و المصير " (٨١) .

ثانياً : معنى التأويل في الاصطلاح :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " إن لفظ التأويل يراد به ثلاث معانٍ :
فالتأويل في اصطلاح كثير من المتأخرين : هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى
الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك ، فلا يكون معنى اللفظ الموافق لدلالة ظاهرة تأويلاً على
اصطلاح هؤلاء ، وظنوا أن مراد الله تعالى بلفظ التأويل ذلك و إن للنصوص تأويلاً يخالف
مدلولها لا يعلمه إلا الله و لا يعلمه المتأولون .

ثم إن كثيراً من هؤلاء يقولون : تجري على ظاهرها ، فظاهرها مراد مع قولهم : إن لها
تأويلاً بهذا المعنى لا يعلمه إلا الله ، وهذا تناقض و وقع فيه كثير من هؤلاء المنتسبين إلى
السنة : من أصحاب " الأئمة الأربعة " وغيرهم .

والمعنى الثاني : إن التأويل هو تفسير الكلام - سواء وافق ظاهره أم لم يوافق - وهذا
هو " التأويل " في اصطلاح جمهور المفسرين ، وغيرهم ، و هذا التأويل يعلمه الراسخون في
العلم و هو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي
الْعِلْمِ ﴾ (٨٢) كما نقل عن ابن عباس ، ومجاهد ، ومحمد بن جعفر بن الزبير ، ومحمد بن
إسحاق ، و ابن قتبية ، وغيرهم ، وكلا القولين حق باعتبار... ولهذا نقل عن ابن عباس هذا و
هذا ، وكلاهما حق .

والمعنى الثالث : أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول الكلام إليها - و إن وافقت ظاهره -
فتأويل ما أخبر الله به في الجنة - من الأكل والشرب واللباس والنكاح و قيام الساعة و غير
ذلك - هي الحقائق الموجودة أنفسها ، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان ، و يعبر عنه
باللسان ، و هذا هو التأويل في لغة القرآن ، كما قال تعالى عن يوسف أنه قال : ﴿ يَا أَبَتِ هَذَا
تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا ﴾ (٨٣) وقال تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ
الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ (٨٤) وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ تَنَاوَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ
إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ (٨٥) ، وهذا
التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله " (٨٦).

والذي يرشح لدينا من خلال هذا العرض لمعاني التأويل في اللغة والاصطلاح أن
معاني التأويل المستعملة هي :

١ - صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى المرجوح لدليل يقتضيه ، و هو اصطلاح المتأخرين .

٢ - التفسير ، وهو اصطلاح المفسرين .

٣ - الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، وهو عين ما يوجد في الخارج ، وهو المعنى المراد في النصوص الشرعية .

أما التأويل بمعناه الاصطلاحي " صرف اللفظ عن ظاهره " فقد ظهر في عصور متأخرة ، بعد عهد السلف المتقدمين ، فلم يكن يعرف عند الصحابة أو التابعين التأويل بهذا الاصطلاح المتأخر، وكذلك عند أهل اللغة المتقدمين ، بل كان ظهوره بعد عصر القرون المفضلة ، وفي بيئة المتكلمين والفلاسفة ، وذلك بعد ظهور الخلاف و التفرق في المسلمين .
وليس أدل على ذلك من خلو القرآن الكريم من الدلالة عليه ، في حين ورود التأويل بالمعنيين الآخرين ، فقد جاء التأويل في القرآن الكريم بمعنيين :

الأول : حقيقة الشيء وما يؤول إليه : ومنه قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ﴾ (٨٧) أي حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد ، فمن قال بالوقف على لفظ الجلالة ، كان المراد بالتأويل عنده هذا المعنى .

الثاني : التفسير والبيان : ورد فيه قوله تعالى : ﴿ بَشِيرًا تَأْوِيلَهُ ﴾ (٨٨) أي تفسيره ، وهذا المعنى هو ما ذهب إليه من قال بالوقف على ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ (٨٩) أي أن الراسخين في العلم يعلمون معنى وتفسير المتشابه ، فلذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : أنامن الراسخين الذين يعلمون تأويله، وقال مجاهد - رحمه الله - : و الراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون أمنا به (٩٠) .

وبناءً على ما تقدم فإنه لا يجوز حمل النصوص على مصطلح حادث ، بل لا بد من الرجوع أولاً إلى الاستعمالات الواردة لهذا اللفظ وقت النزول ، ولفظ التأويل لم يرد في الكتاب والسنة إلا بهذين المعنيين - السابقين - فحمل لفظ التأويل في آية سورة آل عمران - على غيرهما باطل .

أما عن علاقة التأويل - بمعنيها الواردان في القرآن - بصفات الله تعالى :

فمثال التأويل بمعنى حقيقة الشيء وما إليه : فتأويل ما أخبر الله به عن أسمائه وصفاته هو نفس ما عليه من الأسماء والصفات من الحقائق والكيفيات ، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى .

ومثله : تأويل ما أخبر الله عما في الجنة من المآكل و المشارب و الملابس و المناكح هو حقيقة ما عليه هذه الأشياء يوم القيامة ، قال تعالى في الحديث القدسي : " أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت و لا أذن سمعت و لا خطر على قلب بشر " (٩١) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " تأويل ما أخبر الله عن نفسه المقدسة الغنية بما لها من حقائق الأسماء والصفات هو حقيقة نفسه المقدسة المتصفة بما لها من حقائق الصفات ، وتأويل ما أخبر الله به من الوعد والوعيد هو نفسه ما يكون من الوعد والوعيد " (٩٢) .
وأما التأويل بمعنى التفسير ، وهو مقصود السلف ومرادهم ، فكل من قال إنه يعلم التأويل، أو أن العلماء يعلمون التأويل فقصده : " التفسير وفهم المعنى ، ولهذا يقول أبو جعفر الطبري في تفسيره الآيات : القول في تأويل قوله كذا و كذا ...

المبحث الرابع

شبهات حول مذهب السلف في الصفات ومناقشتها

الشبهة الأولى : دعوى أن التفويض مذهب السلف :

من الأخطاء الفادحة في تاريخ العقيدة الإسلامية نسبة القول بالتفويض إلى مذهب السلف الصالح ، وتوارث هذه الفكرة الخاطئة جيلاً بعد جيل ، إلى وقتنا الحاضر حتى صارت لدى كثير من الناس من المسلمات التي لا يتطرق إليها الجدل والمقدمات التي ترتب عليها النتائج .

فإن السلف إنما يفوضون علم الكيفية دون علم المعنى . وقد تواترت النقول عنهم بإثبات معاني هذه النصوص إجمالاً أحياناً ، وتفصيلاً أحياناً ، فمن الإجمال قولهم : " أمرها كما جاءت بلا كيف " ، ومن التفصيل ما جاء عن مالك في الاستواء (٩٣) .
أولاً : التفويض في اللغة :

قال ابن فارس : الفاء والواو والضاد ، أصل صحيح يدل على اتكال على آخر ورده إليه " (٩٤) ، وقال الجوهري : فوض إليه الأمر : أي رده إليه " (٩٥) .
وقد ورد في الكتاب والسنة بهذا المعنى ، كما قال - تعالى - في شأن مؤمن آل فرعون:
﴿ وَأَفْوِضْ أُمْرِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (٩٦) ، قال الراغب في المفردات : " وأفوض أمري إلى الله : أرده إليه " (٩٧) .

ثانياً : التفويض اصطلاحاً :

التفويض هو رد العلم بنصوص الصفات والمعاد إلى الله تعالى : إما معنى وكيفية ، أو كيفية فقط ، وعليه فالتفويض قسمان :

الأول : تفويض المعنى والكيفية ، وهو ما عليه بعض الخلف .

الثاني : تفويض الكيفية دون المعنى ، وهو مذهب السلف ، وإن لم يجر على اصطلاحهم تسميته تفويضاً ، بل المعروف عنهم الإثبات (٩٨) .

أما التفويض على وجه التحديد عند القائلين به : " صرف اللفظ عن ظاهره ، مع عدم التعرض لبيان المعنى المراد منه ، بل يترك ويفوض علمه إلى الله - تعالى - بأن يقول : الله أعلم بمراده " وذلك في نصوص الصفات التي توهم تشبيهاً بصفات المخلوقين (٩٩) .
ويبدو أن مفهوم القول بالتفويض نشأ بناءً على القول بأن التأويل لا يعلمه إلا الله فالمتكلمون رجحوا القراءة الأخرى بالوصل ليجيزوا لأنفسهم التأويل باصطلاحهم المتعارف عليه وهو : " إخراج اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتزن به " (١٠٠) .
والذين يقولون بأن مذهب السلف هو التفويض يعنون به : أنه لا سبيل إلى معرفة معاني آيات الصفات لأحد من الخلق ، لأن علم ذلك إلى الله وحده ، مع القطع بأن ظواهر النصوص غير مراده ، أي يؤمنون بها ويفوضون معناها إلى الله تعالى ، من هنا قيل إن السلف لا يعلمون معنى الصفات ، وإنما يفوضون معناها إلى الله تعالى .

والتفويض في معناه يحتمل معنيين :

الأول : تفويض المعنى والحقيقة معاً بحيث يكون حظ التالي لكتاب الله مجرد سرد النصوص دون فهم لمعانيها بالنسبة لنصوص الصفات ، وهذا ما يمكن تسميته بالتفويض المطلق .

الثاني : تفويض الحقيقة والكيفية مع فهم معاني النصوص وتدبرها وتعقلها . (١٠١)

وينبني التفويض على ركنين :

الأول : اعتقاد أن ظواهر نصوص الصفات السمعية يقتضي التشبيه ، حيث لا يعقل لها معنى معلوم إلا ما هو معهود في الأذهان من صفات المخلوقين ، وبالتالي فإنه يتعبن نفيه ومنعه .

وهذه مقدمة مشتركة بين مذهب التفويض والتأويل .

الثاني : أن المعاني المرادة من هذه النصوص مجهولة للخلق ، لا سبيل للعلم بها ، بل هي مما استأثر الله بعلمه ، ولا يمكن تعيين المراد بها لعدم ورود النص التوفيقى بذلك .

وهنا يفترق مذهب التفويض مع مذهب التأويل الذي يجوز الاجتهاد في تعيين معانٍ مجازية للصفات المسعية (١٠٢) .

ولاشك أن نسبة التفويض بالمعنى الأول إلى السلف خطأ جسيم ، فكيف يُنسب إلى سلف هذه الأمة أنهم مفوضون أو أميون ثم يظن بهم أنهم لا حظ لهم من الكتاب الحكيم إلا الألفاظ يرددونها بلا علم ولا فهم ، وأن الله وحده لا شريك له هو الذي استأثر بعلم معانيها .

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى صنفين من المفوضين فقال : " وهؤلاء أهل التضليل والتجهيل الذين يجهلون حقيقة قولهم : إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون ، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء ... ثم هؤلاء منهم من يقول: المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم ، ولا يعرف أحد من الأنبياء والملائكة والصحابة والعلماء ما أراد الله بها ، كما لا يعملون وقت الساعة .

ومنهم من يقول : بل تُجرى على ظاهرها ، وتحمل على ظاهرها ، ومع هذا فلا يعلم تأويلها إلا الله ، فيناقضون حيث أثبتوا لها تأويلاً يخالف ظاهرها ، وقالوا-مع هذا - أنها تحمل على ظاهرها" (١٠٣)

والواقع أن نسبة القول بالتفويض إلى مذهب السلف الصالح تعد من الأخطاء الفاحشة في تاريخ العقيدة الإسلامية ، والأفحش من هذا توارث هذه الفكرة جيلاً بعد جيل إلى وقتنا الحاضر حتى صارت لدى كثير من الناس من المسلّمات التي لا يتطرق إليها الجدل ، والمقدمات التي ترتب عليها النتائج .

فالسلف - رضوان الله عليهم - تكلموا في جميع آيات الصفات ، وفي نصوص القرآن وفسروها بما يوافق معناها ، ولم يسكتوا عن بيان معنى آية ما سواء في ذلك المحكم والمتشابه .

فهذا " ابن سعود " كان يقول : " لو أعلمُ أحداً أعلمَ بكتاب الله مني تبلغه أباط الإبل لأتيتُه " .

" وابن عباس " حبر الأمة و ترجمان القرآن كان من أكثر الصحابة تفسيراً لآيات الصفات ومن يقرأ كتب التفسير بالمأثور يعلم يقيناً أن السلف لم يتركوا آية من كتاب الله بلا تفسير لمعناها(١٠٤) .

أما قول السلف في الصفات " أمرؤها كما جاءت " فمعناه عندهم الإيمان بها وإثباتها ، أما البحث في كفيّتها و حقيقتها فهذا التأويل المحجوب عنا ، لأن ذلك من الغيوب التي استأثر الله بعلمها حيث لا يعلم تأويلها إلا الله ، فقول السلف هذا " يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ، فإنها جاءت ألفاظ دالة على معانٍ ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال أمرؤها لفظها ، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد ، أو أمرؤها لفظها مع اعتقاد أن الله لا يوصف بما دلت حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت ، ولا يقال حينئذ : بلا كيف ، إذ نفي الكيف عما ليس بثابت لغو من القول " (١٠٥) .

أما التفويض بالمعنى الثاني وهو تفويض الحقيقة والكيفية مع فهم معاني النصوص وتدبرها وتعقلها فهذا ما دان السلف به الله تعالى ، فهم ليسوا مفوضين إلا في الحقيقة والكيف فقد كفوا أنفسهم عنه ، وتناهوا فيما بينهم عن الخوض فيه لأن هذا مما استأثر الله بعلمه وحده . أما المعنى فلم يتوقفوا عنه ولم يجهلوه ، ويشهد بذلك تفاسيرهم المملوءة بمعاني صفات الله تعالى مما يدل بشكل قاطع أن ما يقصدونه بإمرار الصفات تفويض الكيفية التي لا يعلمها إلا الله تعالى ، أما المعاني فإنهم كانوا يفهمونها (١٠٦) .

ويتجلى هذا المنهج عند السلف في مواقفهم ممن يحاولون الخوض والبحث في مثل هذه الأمور، والآثار في ذلك كثيرة نكتفي بذكر ما أثار عن الإمام مالك حين سئل ﴿الرَّحْمَانُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (١٠٧) كيف استوى ؟ غضب في وجه السائل وقال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا رجل سوء ، وأمر به فأخرج من مجلسه (١٠٨) .

وهذا الأثر وارد أيضاً عن ربيعة الرأي (١٠٩) - أستاذ مالك - وهو يبين أمرين : أن الاستواء معلوم وأن الكيف مجهول ، وهذا هو نفس المنهج الذي رسمه القرآن : إثبات وجود الاستواء ، وليس إثبات كيفية ، وهو نفس مذهب السلف ، يؤمنون بالصفات الواردة ، ويفهمون ما دلت عليه من المعاني اللائقة بالله تعالى ، أما الكيفية فيفوضونها لعالمها سبحانه وتعالى (١١٠) .

ويؤيد ذلك أيضاً ما ثبت عن غير واحد من السلف أنهم فسروا معاني كثير من الصفات كالاستواء مثلاً تفسيراً يدل على فهمهم للمعنى وعدم التفويض فيه ، قال بعضهم : ارتفع على العرش ، علا على العرش ، وقال بعضهم عبارات أخرى ، وهذه المعاني ثابتة عند السلف وذكرها الإمام البخاري في صحيحه (١١١) .

وإذا كان الاستواء معلوماً ومفهوماً معناه عندهم ، فكيف يقال أنهم آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه ؟

فهذه العبارة المحكمة : " أمرؤها كما جاءت بلا كيف " المروية عن جمع من الأئمة الأعلام حجة على أهل التجهيل " المفوضة " لا لهم ، فقد تضمنت الرد على طرفي الضلال في باب أسماء الله وصفاته فقولهم : " أمرؤها كما جاءت " ردٌ على المعطلة النفاة . وقولهم : " بلا كيف " رد على الممثلة كما أنها دالة على الإثبات والإقرار ، فقول ربيعة ومالك :

" الاستواء غير مجهول ، و الكيف غير معقول ، والإيمان به واجب " موافق لقول الباقرين :
أمرؤها كما جاءت بلا كيف ، فإنما نفوا علم الكيفية و لم ينفوا حقيقة الصفة (١١٢).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن يُقال أن حقيقة مذهب السلف ليس التفويض كما يشاع
عنهم بل مذهبهم كما يُقررونه : إثبات جميع الصفات الإلهية - التي وصف الله بها نفسه أو
وصفه بها رسوله - ﷺ - و تفسيرها على ما دلت عليه من المعاني الظاهرة للألفاظ مع نفي
التشبيه ، وتفويض الكيفية إلى الله تعالى .

وهذا ما يقرره ابن تيمية في سائر كتبه أن مذهب السلف - وهو المذهب الذي يعتقده
ويدين الله به - : أن نصوص الصفات تجري على ظواهرها و تفسر بمعناها الذي تدل عليه
ألفاظها من غير تأويل ولا تحريف ، و أما كيفيتها فيجب تفويضها إلى الله - سبحانه - لأنه لا
يعلمها إلا هو ، وهذا الذي يقرره علماء السلف في كتبهم و فيما يروي عنهم بالأسانيد
الصحيحة وأن المعنى معلوم والكيف مجهول في كل الصفات .

فالتفويض إنما هو للكيفية وأما المعاني فهي معلومة مفسرة لا تفويض فيها و لا
غموض .

مما سبق يتبين الفرق الواضح بين التفويض والإثبات ، ويظهر - أيضاً - البون
الشاسع بين ما ذهب إليه السلف وما ذهب إليه أصحاب التفويض في مسائل أهمها :
الأولى : أن السلف أثبتوا اللفظ وما دل عليه من المعاني ، مع فهم المعنى المراد من
حيث الوضع اللغوي ، ومن حيث معرفة مراد المتكلم ، فيعلمون معنى السمع والبصر ،
والوجه واليدين ، والصراط والميزان ، ونحو ذلك .

أما أصحاب التفويض ، فهم وإن كانوا قد أثبتوا اللفظ ، وفهموه من حيث وضع اللغة،
لكنهم توقفوا في تعيين المراد به في حق الله - تعالى - بل يمتنعون ، يكون ظاهره مراداً .
الثانية : السلف فوضوا العلم بالكيفية دون العلم بالمعنى ، فيعلمون معنى السمع والبصر
والوجه واليدين ، ويعلمون معاني ما أخبر الله به من مسائل اليوم الآخر من أنواع النعيم
وصنوف العذاب ، ولكنهم يجهلون كيفية ذلك وحقيقته التي هو عليها .

أما أصحاب التفويض فقد فوضوا العلم بالكيفية والمعنى جميعاً فلا يعلمون معاني
نصوص الصفات ، ولا معاني نصوص المعاد ، بل يقولون : لا ندري ما أراد الله بها .

الثالثة : أصحاب التفويض وافقوا السلف - أو كثيراً منهم - في الوقف على لفظ
الجلالة ، لكنهم خالفوهم في جعلهم التأويل المنفي في الآية هو تفسير اللفظ ومعرفة معناه ، أو

هو التأويل بالاصطلاح الحادث عند المتأخرين (١١٣) . والسلف يقولون : التأويل المنفي هو الحقيقة التي يؤول إليها الأمر وهو غالب استعمال القرآن كما مر (١١٤) .

الشبهة الثانية : الحقيقة و المجاز في صفات الله تعالى :

لما كان التأويل عند المتكلمين " صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك " (١١٥) أي حمل اللفظ على معنى غير معناه الحقيقي ذهب هؤلاء إلى تقسيم اللفظ إلى حقيقة ومجاز .

ويقصدون بالحقيقة : أنها اللفظ المستعمل فيما وضع له .

والمجاز : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له .

والمجاز عندهم : هو قسم الحقيقة أي بمعنى الشيء المقابل للحقيقة (١١٦) .

والواقع أن دعوى وصف السلف الصالح بالأخذ بالمجاز وسلوك سبيل التأويل وصف غريب ودعوى لا دليل عليها ، وخاصة الصحابة منهم ، فقد أطبق الجميع على مجانية السلف للتأويل .

فابن تيمية - مقرر مذهب السلف - يثبت الصفات لله تعالى على حقيقتها دون تأويل للنصوص ، بل إنه - رحمه الله - كان يقول : " بوجوب حمل الأسماء والصفات على ظاهرها وأنها أسماء وصفات حقيقية وليس مجازية ، والتأويل يحتاج إلى الدليل ، والمتأول عليه وظيفتان : بيان احتمال اللفظ للفظ الذي ادعاه ، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر " (١١٧) .

وإنه لا يجوز صرف الكلام عن المعنى الظاهر إلى المجاز إلا بشروط أربعة (١١٨) :

- ١- أن يكون اللفظ المستعمل بالمعنى المجازي ، لأن الكتاب والسنة وكلام السلف باللسان العربي ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب .
- ٢- أن يكون معه دليل يبين أن المراد المعنى المجازي ، وكل لفظ يحمل على ظاهره وعلى حقيقته ما لم يكن هناك دليل صارف .

٣- أن يَسَلِّمَ الدليل من المعارضة ، فإذا قام دليل إيماني أو قرآني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها .

٤- أن الرسول ﷺ إذا تكلم بكلام وأراد به خلاف ظاهره ، وضد حقيقته ، فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته وأنه أراد مجازه .

ولقد قرر ابن تيمية أنه لا يلزم من الاشتراك في الاسم الاشتراك في الحقيقة ، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن تيمية في التدمرية إذ قال : " إذا كان من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه ، وما هو محدث يمكن أن يقبل الوجود والعدم ، فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا ، بل وجود هذا يخصه ، ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة و التخصص و التقيد ، فلا يقول عاقل إذا قيل له أن العرش شيء موجود ، و أن البعوض شيء موجود ، أن هذا مثل هذا لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود(١١٩) .

ويقرر ابن تيمية هذا معتقداً أنه لا يوجد مجاز في القرآن و السنة و اللغة ، فاللغة في نظر ابن تيمية حقيقة فقط ، وأما تقسيمها إلى حقيقة ومجاز فتقسيم مبتدع محدث .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : " تقسيم اللغة إلى حقيقة و مجاز تقسيم مبتدع لم ينطق به السلف " ثم يتابع ابن تيمية إنكاره للمجاز فيقول : " تقسيم اللغة إلى حقيقة و مجاز اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة ، لم يتكلم به أحد من الصحابة و لا التابعين لهم بإحسان ، و لا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة والشافعي"(١٢٠) .

ويعتقد ابن تيمية أن " كل لفظ موجود في كتاب الله و رسوله ، فإنه مقيد بما يبين معناه ليس في ذلك مجاز ، بل كله حقيقة "(١٢١) .

وقد تابع ابن تيمية رأيه في المجاز تلميذه ابن القيم(١٢٢) ، فإنه يعد امتداداً لرأي شيخه .

قال ابن القيم : " إذا علم أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة و مجاز ليس تقسيماً شرعياً و لا عقلياً و لا لغوياً ، فهو اصطلاح محض ، وهو اصطلاح حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة

بالنص و كان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ، ومن سلك طريقهم من المتكلمين ... " (١٢٣) .

ومما يدل على فساد القول بالمجاز " إجماع القائلين به أن كل مجاز يجوز نفيه ويكون نافية صادقاً في نفس الأمر ، فتقول لمن قال : رأيت أسداً يرمي ، ليس هو بأسد ، وإنما هو رجل شجاع ، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازاً أن في القرآن ما يجوز نفيه . ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن ، و هذا للزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن و بين نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته ، و أنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال و الجلال الثابتة لله في القرآن العظيم .

وعن طريق القول بالمجاز توصل المعطلون لنفي ذلك فقالوا : لا يد ولا استواء ، ولا نزول ، و نحو ذلك في كثير من آيات الصفات، لأن هذه الصفات لم ترد حقائقها ، بل هي عندهم مجازات فاليد مستعملة عندهم في النعمة أو القدرة ، والاستواء في الاستيلاء والنزول نزول أمره و نحو ذلك ، فنفوا هذه الصفات الثابتة بالوحي عن طريق القول بالمجاز " (١٢٤) .

ومن هنا يمكن القول بأن آيات الصفات تحمل على الحقيقة لا على المجاز طالما أن القرآن ليس فيه نوع مجاز ، فإن قيل : إذا منع المجاز في آيات الصفات فما معنى الحقيقة فيها ؟

فالجواب : أن الصفات تختلف حقائقها باختلاف موصوفاتها فلخالق جل و علا صفات حقيقية ثليق به ، و للمخلوق صفات حقيقية تناسبه و ثلاثمه و كل من ذلك حقيقته في محله " (١٢٥) .

وبناءً عليه إذا أُضيف اللفظ إلى الله تعالى يكون حقيقة في المعنى المراد وصف الله به لا مجازاً ، وهذه الحقيقة لا يشركه فيها غيره لخصوصيتها به .

وكذلك إذا أُضيف إلى الإنسان يكون حقيقة فيه لا مجازاً لخصوصيته به .

ومن هنا يعلم أن الحقيقتين مختلفتان لاختلاف الذاتين الموصوفتين بهما " (١٢٦) .

وبذلك يزول الإشكال الذي وقع فيه كثير من الناس ، و يتبين أن القائلين بالمجاز من المتكلمين إنما قالوا بذلك ليتخذوه مطية لتأويلاتهم النصوص عما دلت عليه من المعاني .

ولو أدرك القائلون بوقوع المجاز في القرآن و الحديث و اللغة حقيقة المسألة ، وأصل نشأتها ، و بعدها العقدي ، لَمَا قالوا بذلك ، و لكن وقد قالوا فهم مخالفون لمنهج أهل السنة و الجماعة موافقون لمنهج المتكلمين من المعتزلة وغيرهم .

الشبهة الثالثة : دعوى أن النصوص لها ظاهر وباطن :

الأصل في نصوص الكتاب والسنة إجراؤها على ظاهرها ، دون تعرض لها بتحريف أو تعطيل و نحوهما ، و اعتقاد أن ظاهرها يطابق مراد المتكلم بها ، و لا سيما ما يتعلق منها بأصول الدين و الإيمان إذ لا مجال للرأي فيها " (١٢٧) .

وقد تمسك السلف بظاهر ما ورد به السمع من غير تأويل و لا صرف عن الظاهر وخاصة في آيات الصفات ، وقالوا : " إن النصوص تبقى على ظاهرها ، الظاهر الذي يليق بالله تعالى ، و لا يفهم من النصوص إلا ذلك الظاهر اللائق ، بل لا يجوز أن يعتقد أن النصوص قد تدل بظاهرها على ما لا يليق بالله ، لما في ذلك من إساءة أدب ، بل إساءة ظن بالله الذي أنزل تلك النصوص ، وأوحى بها إلى رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام " (١٢٨) .

والسؤال الذي يفرض نفسه على البحث هو : هل الأخذ بظواهر النصوص يؤدي إلى التشبيه و التجسيم كما يدعي البعض أم لا ؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال لابد من الإشارة إلى ثلاث نقاط ينبغي أن تعتبر أساساً لمن قصد تنزيه الله تبارك و تعالى عن التشبيه و التجسيم . وهي :

أ- إثبات ما أثبتته الله لنفسه أو أثبتته له رسوله ﷺ ، لأنه لا يصف الله أعلم بالله من الله :

﴿ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمَّ اللَّهُ ﴾ (١٢٩) كما لا يصف الله بعد الله أعلم بالله من رسول الله ﷺ الذي

قال الله تعالى فيه : ﴿ وَمَا يُطِيقُ عَنِ الْهَوَىٰ ، إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (١٣٠)

ب- تنزيه الله عز وجل عن مشابهة الحوادث في صفاته في ضوء قوله تعالى :

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ (١٣١) والآية تشتمل على التنزيه لله تعالى والإثبات معاً كما ترى .

ج - عدم محاولة إدراك حقيقة صفاته كما لم تدرك حقيقة ذاته سبحانه وتعالى إيماناً بقوله تعالى ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ (١٣٢) وقوله تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (١٣٣)(١٣٤)

إن المنتبج لمنهج السلف في قضية الأسماء والصفات يلاحظ أنهم قد أثبتوا أن الأصل فيها هو أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفه به رسوله نفيًا وإثباتًا .
فيجب إثبات ما أثبتته الله لنفسه وما أثبتته له رسوله وكذلك يجب نفي ما نفاه الله عن نفسه وما نفاه عنه رسوله ﷺ .

ففي النفي والإثبات لابد من الالتزام بالنص الثابت الصحيح فلا ينفى عن الله تعالى شيء أو يثبت له شيء بمجرد الرأي و الهوى ، و إنما يدور النفي و الإثبات على ما وردت به النصوص .

يقول الإمام ابن تيمية : " فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه وتزويهاً بلا تعطيل " (١٣٥) .

وفي الوقت الذي يثبت فيه السلف لله تعالى ما أثبتته لنفسه وما أثبتته له رسوله ﷺ من أسماء وصفات ، في الوقت ذاته ينفون مماثلة الله تعالى شيء من خلقه في ذاته وصفاته وأفعاله فهو سبحانه وتعالى لا يشبه شيئاً ، ولا يشبهه شيء ، وكل ما ثبت له من صفات الكمال فهو مختص به لا يشرك فيه سواه .

وقد أكد ابن تيمية - رحمه الله - هذا المعنى مراراً وتكراراً فقال : " إن من المعلوم بالضرورة أن في الوجود ما هو قديم واجب بنفسه ، وما هو محدث ممكن يقبل الوجود والعدم ، فمعلوم أن هذا موجود ، وهذا موجود ، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الوجود أن يكون وجود هذا مثل وجود هذا، بل وجود هذا يخصه ، ووجود هذا يخصه ، واتفاقهما في اسم عام لا يقتضي تماثلهما في مسمى ذلك الاسم عند الإضافة والتخصيص والتقييد ، ولا في غيره ، فلا يقول عاقل إذا قيل إن العرش شيء موجود، وإن البعوض شيء موجود أن هذا مثل هذا ، لاتفاقهما في مسمى الشيء والوجود ، لأنه ليس في الخارج شيء موجود غيرهما يشتركان فيه، بل الذهن يأخذ معنى مشتركاً كلياً - هو مسمى الاسم المطلق ، وإذا قيل هذا موجود وهذا موجود ، فوجود كل منهما يخصه ولا يشركه فيه غيره ، مع أن الاسم حقيقةً في كل منها" (١٣٦) .

وبهذا يظهر أن إجراء نصوص القرآن والسنة على ظواهرها لا يؤدي إلى التشبيه لأن ما يثبت عن طريقهما ليس من جنس ما يثبت للحوادث ، وإن كان هناك من الأسماء ما يطلق

على صفات الله كما يطلق على صفات خلقه فهو اشتراك في الاسم فحسب لا يقتضي المماثلة في الحقيقة .

ومن هنا فالإثبات ليس تشبيهاً فإذا قيل : الله عالم والإنسان عالم ، فليس العلم كالعلم لأن الله يوصف بالعلم الذي يليق به والإنسان يوصف بالعلم الذي يليق به (١٣٧) .

هوامش ومصادر ومراجع البحث

(١) الشورى : الآية : ١١ .

(٢) الشورى : الآية : ١١ .

(٣) التدمرية - ضمن مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي وابنه محمد - السعودية - الطبعة الأولى - ١٣٩٨ هـ ، ٣/٤-٣ ، وانظر : الحموية ضمن مجموع الفتاوى : ٢٦/٥ ، ٢٧ .

(٤) انظر : منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات - محمد الأمين الشنقيطي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - ١٤٠١ هـ ، ص : ٥ وما بعدها .

(٥) الشورى : الآية : ١١ .

(٦) الشورى : الآية : ١١ .

(٧) طه : الآية : ١١٠ .

(٨) الأعراف : الآية : ١٨٠ .

(٩) غافر : الآية : ٢٠ .

(١٠) الشورى : الآية : ١١ .

(١١) النحل : الآية : ٧٤ .

(١٢) الإخلاص الآية : ١-٤ .

(١٣) البيهقي وموقفه من الإلهيات - د.أحمد بن عطية الغامدي - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - الطبعة الثالثة - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، ص : ١٤٩ ، ١٥٠ .

(١٤) الأشعري : علي بن إسماعيل بن إسحاق ، أبو الحسن ، من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، كان من أئمة المتكلمين المجتهدين ، وُلد في البصرة عام ٢٦٠ هـ ، و تلقى مذهب المعتزلة ، وتقدم فيهم ، ثم رجع و جاهر بخلافه ، توفي ببغداد عام ٣٢٤ هـ ، له مصنفات كثيرة منها : مقالات الإسلاميين ، والإبانة عن أصول الديانة ، واللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ، وغيرها . انظر ترجمته : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان : تحقيق : إحسان حقي - دار الثقافة - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ - ٢٨٥/٣ ، وسير أعلام النبلاء - شمس الدين الذهبي - تحقيق شعيب الأرنؤوط - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة السابعة - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م - ٨٩/١٥ ، وطبقات الشافعية الكبرى : تاج الدين السبكي - دار المعرفة - بيروت -

- لبنان - الطبعة الثانية - ٣/٣٤٧ ، ومعجم المؤلفين : عمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٨٤ م - ٤٥/٢ .
- (١٥) الملل والنحل : محمد عبد الكريم الشهرستاني - تحقيق : عبد العزيز محمد الوكيل - دار الفكر - لبنان - بيروت - ص ٩٤ ، ٩٥ ، وشرح العقيدة الواسطية لابن تيمية : محمد خليل هراس - دار الفكر - ص : ١٠٧ .
- (١٦) السجستاني : محمد بن كرام بن عراق بن حزابه ، أبو عبد الله ، السجزي ، إمام الكرامية ، من فرق الإبتداع في الإسلام ، كان يقول بأن الله تعالى مستقر على العرش ، وأنه جوهر ، وُلد في سجستان ، وجاور بمكة خمس سنين ، وورد نيسابور فحبسه طارق بن عبد الله ، ثم انصرف إلى الشام وعاد إلى نيسابور ، وخرج منها سنة ٢٥١ هـ إلى القدس ، فمات فيها عام ٢٥٥ هـ ، والسجزي نسبة إلى سجستان ، الأعلام : ١٤/٧ ومعجم المؤلفين : ٦٠٨/٣ .
- (١٧) البيهقي وموقفه من الإلهيات : أحمد الغامدي - ص : ١٦٠ ، ١٦١ .
- (١٨) الفرق بين الفرق وبين الفرقة الناجية منهم : عبد القاهر بن طاهر البغدادي - تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، دار الآفاق الجديدة - دار الجبل - بيروت - لبنان - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م - ص : ٢١٩ .
- (١٩) الملل والنحل للشهرستاني : ص ١٠٨ - ١٠٩ ، وانظر أيضاً : الفرق بين الفرق : ص ٢٠٣ .
- (٢٠) الفرق بين الفرق : ص ٢٠٣ .
- (٢١) الخطط والآثار للمقريزي : طبع مؤسسة الحلبي وشركاه - بدون تاريخ - ج ٤ / ١٨٣ .
- (٢٢) الملل والنحل للشهرستاني : ص ١٠٨ .
- (٢٣) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة - تحقيق : عبد الإله بن سليمان الأحمدى : دار طيبة - السعودية - الرياض - الطبعة الثانية - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م - ٢٨٠/١ .
- (٢٤) انظر : البيهقي وموقفه من الإلهيات - أحمد الغامدي - ص : ١٥٠ - ١٥٢ .
- (٢٥) أحمد بن الحسين بن علي ، أبو بكر ، من أئمة الحديث ، وُلد في خسرو جرد (من قرى بيهق بنيسابور) ونشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة و مكة وغيرها ، وطلب إلى نيسابور ، فلم يزل فيها إلى أن مات ، ونقل جثمانه إلى بلده ، له تصانيف كثيرة منها : السنن الكبرى ، الأسماء والصفات ، والترغيب والترهيب ، ومناقب الشافعي ، وغيرها كثير - الأعلام : ١١٦/١ ، ومعجم المؤلفين : ١٢٩/١ .
- (٢٦) الأسماء والصفات : أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م - ص : ١٣٧ ، ١٣٨ .
- (٢٧) الدكتور علي سامي النشار في كتابه " نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام " : ٢٣٦/١ .
- (٢٨) النعمان بن ثابت الكوفي ، التيمي بالولاء " أبو حنيفة " فقيه ، مجتهد ، إمام الحنفية ، مؤسس المذهب الحنفي ، أصله من أبناء فارس ، ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ ، ونشأ بها ، و تفقه على حماد بن سليمان ، وتوفي ببغداد سنة ١٥٠ هـ ودفن بمقابر الخيزران - من آثاره : الفقه الأكبر في الكلام ، والمسند في الحديث رواية الحسن بن زياد اللؤلؤي ، والرد على القدرية . الأعلام : ٣٦/٨ ، ومعجم المؤلفين : ٣٢/٤ .
- (٢٩) شرح الفقه الأكبر : ملا علي القاري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - ص : ٢٥ .
- (٣٠) نقض المنطق : ابن تيمية - تحقيق : محمد بن عبد الرزاق حمزة وسليمان بن عبد الرحمن الضبع - صححه : محمد حامد الفقي - مكتبة السنة المحمدية - القاهرة - مصر - ص : ٦ .

(٣١) انظر : الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه: د . محمد أمان بن علي الجامي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المجلس الأعلى لإحياء التراث الإسلامي - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - ص: ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

(٣٢) القصص : الآية : ٨٨ .

(٣٣) الرحمن : الآية : ٢٧ .

(٣٤) الفتح : الآية : ١٠ .

(٣٥) طه : الآية : ٣٩ .

(٣٦) طه : الآية : ٥ .

(٣٧) طه : الآية : ٥ .

(٣٨) الملك : الآية : ١٧ .

(٣٩) الأنعام : الآية : ٦١ .

(٤٠) النساء : الآية : ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٤١) البخاري : كتاب التهجد - باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (٣٨٤/١ رقم ١٠٩٤) ومسلم : كتاب صلاة المسافرين - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل - (٥٢١/١ رقم ٧٥٨)

(٤٢) البخاري : كتاب الإستئذان - باب " بدء السلام " - (٢٢٩٩/٥ رقم ٥٨٧٣) وفي كتاب العتق - باب إذا ضرب العبد فلبجنتب الوجه (٩٠٢/٢ رقم ٢٤١٩) ومسلم : كتاب البر والصلة - باب النهي عن ضرب الوجه - (٢٠١٦/٤ رقم ٢٦١٢) .

(٤٣) البخاري : كتاب التفسير - باب " وتقول هل من مزيد " - (١٨٣٥/٤ رقم ٤٥٦٧) ومسلم : كتاب صفة الجنة ونعيمها - باب النار يدخلها الجبارون ، والجنة يدخلها الضعفاء - (٢١٨٦/٤ رقم ٢٨٤٦)

(٤٤) رواه مسلم : كتاب القدر - باب تصريف الله القلوب كيف يشاء - (٢٠٤٥/٤ رقم ٢٦٥٤) والترمذي في السنن : كتاب القدر باب ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن - (٣٩٠، ٣٩١/٤ رقم ٢١٤٠) .

(٤٥) البخاري : كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى : " ويحذرکم الله نفسه " - (٢٦٩٤/٦ رقم ٦٩٧٠) ومسلم : كتاب الذكر والدعاء - باب فضل الذكر والدعاء والتقرب إلى الله تعالى (٢٠٦٧ ، ٢٠٦٨ رقم ٢٦٧٥) .

(٤٦) البخاري : كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى " ولنصنع على عيني " - (٢٦٩٥/٦ رقم ٢٩٧٢) ومسلم : كتاب الفتن - باب ذكر النجال وصفته وما معه - (٢٢٤٧/٤ رقم ١٦٩) والترمذي : باب (٦٠ ، ٥٦) - (٢٢٤٠/٤ ، ٢٢٤٥ رقم ٢٢٣٥ ، ٢٢٤١) .

(٤٧) انظر : القواعد المثلى في صفات الله الحسنى - محمد بن صالح العثيمين - ص٤٧ وقد رد ابن عثيمين عليهم وأبان بطلان منبهم من ستة وجوه . انظر ص ٤٧-٥٣

(٤٨) الشورى : الآية : ١١ .

(٤٩) الإخلاص : الآية : ١-٤ .

(٥٠) آل عمران : الآية : ٧ .

(٥١) المقصود آية آل عمران الأنفة الذكر .

(٥٢) هود : الآية : ١ .

(٥٣) يونس : الآية : ١ .

(٥٤) مجموع الفتاوى ابن تيمية : ٦٠/٣ .

- (٥٥) الزمر : الآية : ٢٣ .
- (٥٦) النساء : الآية : ٨٢ .
- (٥٧) الذاريات : الآية : ٨،٩ .
- (٥٨) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦٠/٣ ، ٦١ .
- (٥٩) آل عمران : الآية : ٧ .
- (٦٠) محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، أبو جعفر ، ولد في طبرستان سنة ٢٢٤هـ ، مؤرخ ، مفسر ، محدث ، فقيه ، استوطن بغداد وتوفي بها سنة ٣١٠ هـ _ من تصانيفه " جامع البيان عن آي القرآن " و " أخبار الرسل والملوك " واختلاف الفقهاء " وغيرها . انظر لسان الميزان : أحمد بن حجر العسقلاني - مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - ١٩٧١ م - ١٣٩٠ هـ - ١٠٠/٥ ، الأعلام : ٦٩/٦ .
- (٦١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٣٢٧ هـ - ١٧٠/٣ - ١٧٥ باختصار .
- (٦٢) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات : أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي - دار العاصمة - السعودية - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م - ص : ٣٠٢ .
- (٦٣) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية : ٦١/٣ ، ٦٢ .
- (٦٤) الشورى : الآية : ١١ .
- (٦٥) الإخلاص : الآية : ١-٤ .
- (٦٦) التفسير الواضح : محمد محمود حجازي - دار الجبل - مطبعة الاستقلال الكبرى - القاهرة - الطبعة السادسة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م - ٣٨/٣ ، ومفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهاني - ص : ٢٥١ ، وتفسير أبي السعود : محمد بن محمد العمادي - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ٧/٢ .
- (٦٧) الإتيان في علوم القرآن : ٦/٢ ط حجازي القاهرة .
- (٦٨) طه : الآية : ٥ .
- (٦٩) طه : الآية : ٣٩ .
- (٧٠) كبرى اليقينيات الكونية - محمد سعيد رمضان البوطي - ص ١٣٨ - ١٤٠ .
- (٧١) العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية : أحمد بن حجر آل طامي البنعلي - دار الكتب القطرية - قطر - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م - ص ١٩٩ .
- (٧٢) العقيدة السلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام ابن تيمية - د. سيد عبد العزيز السيلي - ص ٨٩ .
- (٧٣) آل عمران : الآية : ٧ .
- (٧٤) الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري : تحقيق أحمد عبد الغفور عطار - الطبعة الثانية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٥ م - ١٦٢٧/٤ .
- (٧٥) محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي بكر بن فرح الأنصاري ، الخرجي ، الأندلسي ، القرطبي ، المالكي (أبو عبد الله) مفسر ، توفي بمينة بني خصيب بمصر في شوال من سنة ٦٧١ هـ ، من تصانيفه : الجامع لأحكام القرآن ، والأسنى في شرح أسماء الله الحسنى ، وغيرها . انظر ترجمته : الوافي بالوفيات : صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي - دار النشر فرانز شتايز بنيسبادن - الطبعة الثانية - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م - ١٢٢/٢ ، ومعجم المؤلفين - كحالة : ٥٢/٣ .
- (٧٦) الجامع لأحكام القرآن : محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي - مؤسسة مناهل العرفان - بيروت - لبنان - ١٥/٤ .
- (٧٧) آل عمران : الآية : ٧ .

- (٧٨) الأعراف : الآية : ٥٣ .
- (٧٩) النساء : الآية : ٥٩ .
- (٨٠) مفردات ألفاظ القرآن الكريم : الراغب الأصفهاني - تحقيق : محمد سيد الكيلاني - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان - ص : ٣١
- (٨١) جامع البيان : الطبري - ١٢٣/٣ .
- (٨٢) آل عمران : الآية : ٧ .
- (٨٣) يوسف : الآية : ١٠٠ .
- (٨٤) يوسف : الآية : ١٠٠ .
- (٨٥) النساء : الآية : ٥٩ .
- (٨٦) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٦، ٣٥/٥ .
- (٨٧) الأعراف : الآية : ٥٣ .
- (٨٨) يوسف : الآية : ٣٦ .
- (٨٩) آل عمران : الآية : ٧ .
- (٩٠) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٥٥/٣، ٥٦، ٥٧/١٧، ٣٩٠، وانظر : تفسير القرآن العظيم : إسماعيل بن عمر بن كثير - دار المصرية اللبنانية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م - ٣٢٧، ٣٢٨/١، والإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل : محمد السيد الجليند - القاهرة - الهيئة العامة لشؤون المطابع - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م - ص : ٣٥
- (٩١) رواه البخاري : كتاب التوحيد - باب قوله تعالى : ﴿ يريدون أن يبدلوا كلام الله ﴾ - (٢٧٢٣/٦ رقم ٧٠٥٩)
- (٩٢) الرسالة التدمرية : ابن تيمية - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود - المطابع الأهلية للأوقفت - الرياض - ١٣٩٦ هـ - ص : ٩٦ .
- (٩٣) انظر : ص ٢٤ من هذا البحث .
- (٩٤) معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق : عبد السلام محمد هارون - دار إحياء الكتب العربية - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٦٦ هـ - ٤٦٠/٤ مادة فوض .
- (٩٥) الصحاح : إسماعيل بن حماد الجوهري : تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ١٠٩٩/٣ .
- (٩٦) سورة غافر : الآية : ٤٤ .
- (٩٧) معجم مفردات ألفاظ القرآن : الراغب الأصفهاني - دار القلم - دمشق - الدار الشامية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م - ص ٤٠١ .
- (٩٨) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد - عثمان بن علي حسن - ٥٧٩/٢ - ٥٨٠ .
- (٩٩) انظر : مذهب التفويض في نصوص الصفات - أحمد بن عبد الرحمن القاضي - ص ١٥٢ .
- (١٠٠) العقيدة السلفية بين الإمام أحمد بن حنبل والإمام ابن تيمية : د. سيد عبد العزيز السيلي - دار المنار - مصر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ م - ١٤١٣ هـ - ص : ٨٨ ، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة - د. عبد الرحمن صالح الحمود - مكتبة الرشد - الرياض - الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م - ١١٨٣/٣ .
- (١٠١) الصفات الإلهية في الكتاب والسنة : محمد الجامي - ص : ٩ .
- (١٠٢) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات : أحمد القاضي - ص : ١٥٥ .

- (١٠٣) درء تعارض العقل والنقل : ابن تيمية - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة اثنائية - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - ١٥/١ ، ١٦ .
- (١٠٤) ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل : محمد السيد الجلبيد - ص : ٦٥ .
- (١٠٥) الفتوى الحموية ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية : ٤١/٥ - ٤٢ .
- (١٠٦) ابن تيمية وموقفه من الأشاعرة - عبد الرحمن الحمود : ١١٨٢/٣ ، و انظر : ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل - محمد السيد الجلبيد - ص ٦١ .
- (١٠٧) طه : الآية : ٥ .
- (١٠٨) الأسماء والصفات - البيهقي - ص : ٥١٥ ، ٥١٦ .
- (١٠٩) رببعة بن أبي عبد الرحمن فروخ القرشي التيمي مولاهم " أبو عبد الرحمن " المشهور بربيعة الرأي ، الإمام الفقيه ، مفتي المدينة و عالم وقته ، كان ذا فطنة وسنة من أئمة الإجتهد توفي سنة ١٣٦هـ - انظر ترجمته في : وفيات الأعيان : ٥٠/٢ - ٥٢ ، وسير أعلام النبلاء : ٨٩/٦ - ٩٦ ، و تهذيب التهذيب : ٢٥٨/٣ - ٢٥٩ .
- (١١٠) انظر : ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل - محمد السيد الجلبيد - ص : ٧٩ ، ٨٠ ، وابن تيمية وموقفه من الأشاعرة : ١١٨٠/٣ ، ١١٨١ .
- (١١١) انظر : رسالة الإكليل ضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ابن تيمية - دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان - ٣٤/٢ ، وصحيح البخاري : كتاب التوحيد - باب وكان عرشه على الماء (٢٦٩٨/٦) .
- (١١٢) مجموع فتاوى ابن تيمية : ٤١/٥ - ٤٢ .
- (١١٣) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية - ٣٥/١٧ .
- (١١٤) راجع ص : ١٩ من هذا البحث .
- (١١٥) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية : ٥٥/٣ ، ٣٥/٥ ، ٢٨٨/١٣ ، و التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني - دار الشؤون الثقافية العامة - العراق - بغداد - ١٩٨٦ م - ١٤٠٦ هـ - ص : ٣٤ .
- (١١٦) الإيمان : ابن تيمية - تحقيق : محمد الزبيدي - دار الكتاب العربي - الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م - ص : ١٠٣ .
- (١١٧) الإكليل في المتشابه والتأويل ضمن مجموعة الرسائل الكبرى : ابن تيمية : ٢٣ .
- (١١٨) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية : ٣٦٠/٦ - ٣٦١ .
- (١١٩) الرسالة التدمرية - ابن تيمية - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود - المطابع الأهلية للأؤفست - الرياض - ١٣٩٦هـ - ص : ٢٦٥ .
- (١٢٠) الإيمان - ابن تيمية - ص : ١٠٠ - ١٠١ .
- (١٢١) المصدر السابق : ص : ١١٦ .
- (١٢٢) محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُرعي ، الدمشقي ، أبو عبد الله ، شمس الدين ، ولد بدمشق سنة ٦٩١هـ وتلمذ لشيخ الإسلام ابن تيمية الحُراني - رحمه الله - حتى صار أخص الناس به - سجن معه ، وأوذى ، صنف كثيراً ، ومن تصانيفه : الصواعق المرسله " و " إعلم الموقعين " و " الوايل الصيب " وغيرها ، و توفي بدمشق سنة ٧٥١هـ انظر ترجمته : الدرر الكامنة : ٤٠٠/٣ ، شذرات الذهب ١٦٨/٦ و الأعلام : ٥٦/٦
- (١٢٣) مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة : ابن قيم الجوزية - تحقيق : سيد إبراهيم - دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م - ٢٧٣/٢ .

-
- (١٢٤) منع جواز المجاز في المنزل للتعبد و الإعجاز : محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي - مكتبة ابن تيمية
لقاهرة - ص : ٨ ، ٩ .
- (١٢٥) المصدر السابق : ص : ٥٣ .
- (١٢٦) الإمام ابن تيمية و موقفه من قضية التأويل - محمد الجليند - ص : ٣٧١ ، و انظر : العقيدة والسلفية - سيد السيلي
- ص : ٨١ .
- (١٢٧) انظر : القواعد المثلى في صفات الله و أسمائه الحسنی : محمد بن صالح العثيمين - مكتبة السنة - الطبعة الثانية -
١٤١٤هـ - ١٩٩٤م - ص : ٧٥ .
- (١٢٨) الصفات الإلهية - محمد الجامي - ص : ٢١٨ .
- (١٢٩) البقرة : الآية : ١٤٠ .
- (١٣٠) النجم : الآية : ٣ ، ٤ .
- (١٣١) الشوري : الآية : ١١ .
- (١٣٢) طه : الآية : ١١٠ .
- (١٣٣) مريم : الآية : ٦٥ .
- (١٣٤) انظر : أضواء البيان - الشنقيطي : ٣٠٤/٢ ، والصفات الإلهية - محمد الجامي - ص : ٦٥ .
- (١٣٥) الرسالة التدمرية : ابن تيمية - ص : ٨ ، و انظر : العقيدة السلفية - سيد السيلي - ص : ٢٥٠ - ٢٥١ .
- (١٣٦) مجموع فتاوى ابن تيمية : ١١-٩/٣ ، و التدمرية : ص : ١٣ .
- (١٣٧) العقيدة السلفية - سيد السيلي - ص : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .